برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٠ - ١٩٩٧/١٠/٢٣

البرامج القطرية

البند ٧ من جدول الأعمال

زامبيا

١٩٩٨-٢٠٠٢

الموجز

يُطْلب من **المجلس التنفيذي** تخصيص مبلغ ٢٨,٦ مليون دولار للأنشطة الساسية الخاصة بالبرنامج القطري المقترح لزامبيا و٣,٣ مليون دولار للأنشطة التكميلية وذلك في ضوء الاحتياجات العاجلة لهذا البلد. وقد وعدت الحكومة بتخصيص مبلغ ١٠,٧ مليون دولار مساهمة منها في البرنامج القطري. وتصنَّف زامبيا في قائمة أقل البلدان نمواً ويقدر عدد سكانها بـ ٩,٦ مليون نسمة والناتج المحلي الإجمالي للفرد بـ ٣٨٣ دولار. وبغية إحراز مزيد من التقدم في تخفيف وطأة الفقر، زيدت حصة الإنفاق على القطاع الاجتماعي في الميزانية بوتيرة مطردة من ٢٠ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٣٤ في المائة في عام ١٩٩٦ وظلَّت عند هذا المستوى لعام ١٩٩٧. ورغم هذه الزيادة الإيجابية، انخفضت نفقات القطاع الاجتماعي بالقيمة الحقيقية في أعقاب التخفيض العام في الإنفاق الحكومي تحقيقا لدرجة أعلى من التشدد المالي. إذ استهلت الحكومة في عام ١٩٨٩ برنامجاً للإصلاح الهيكلي يهدف إلى تحقيق الاستقرار وتنشيط النمو على الصعيد الاقتصادي. غير أنَّ برنامج الإصلاح أثر سلباً على العاطلين وا سر التي تتولى النساء أمرها والمجموعات الضعيفة ذات الدخل المنخفض لاسيَّما في المناطق الحضرية والمواقع الريفية النائية.

وتركز استراتيجية البرنامج على ما يلي: (١) تعزيز ا من الغذائي من خلال الغذاء مقابل العمل؛ (٢) التنمية البشرية بفضل تقديم التغذية التكميلية للأطفال والحمل وغيرهم من المجموعات الضعيفة. ويستفيد من البرنامج المقيمون في مناطق السكن العشوائي ذوو الدخل المنخفض والمناطق الريفية المعرضة بدرجة عالية خطار الجفاف والمتسمة بضعف القدرة على التكيف مع هذه ا وضاع والصمود أمامها. وتستفيد أشد ا سر فقراً، لاسيَّما النساء وا طفال، من البرنامج القطري الذي يضطلع به **البرنامج**. وسيتم توثيق عرى التنسيق إلى أقصى حد بين **منظمة ا مم المتحدة** والجهات المانحة. وستشارك المجتمعات المحلية بهمة في تحديد الاستراتيجيات الخاصة بها. كما سيتم تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية. وتشمل ا نشطة التكميلية ترتيب المعونة الغذائية على أساس الطلب وتخفيض آثار الكوارث من خلال تحليل هشاشة ا وضاع وإعداد الخرائط بشأنها. وترمي هذه ا نشطة إلى استكمال ا هداف الاستراتيجية وا نشطة ا ساسية من خلال المساعدة على تخفيض حدة انعدام ا من الغذائي وتطوير التنمية البشرية. ويحظى هذا البرنامج القطري بدعم كامل من قبل الحكومة. وقد شاركت وكالات ا مم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية بهمة عالية في مناقشة البرنامج القطري وإعداده في صورته النهائية.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

Distribution: GENERAL

WFP/EB.3/97/7/Add.5

4 September 1997

ORIGINAL: ENGLISH

برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

Programme

de Alimentos

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم أفريقيا:	M. Zejjari	رقم الهاتف: 6513-2201
منسق عمليات زامبيا:	H. Taal	رقم الهاتف: 6513-2509

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

A

مجالات تركيز الإستراتيجية: انعدام الأمن الغذائي والفقر

١- تستعرض وثيقة البرنامج القطري هذه برنامج الأنشطة التي سيضطلع بها **البرنامج** في زامبيا خلال فترة السنوات الخمس الممتدة من شهر يناير/ كانون الأول من عام ١٩٩٨ إلى شهر ديسمبر/ كانون الثاني من عام ٢٠٠٢. وهذه الوثيقة مستمدة من بعثة التقييم المشتركة بين **البرنامج** و**منظمة الأغذية والزراعة** و**منظمة الصحة العالمية** و**منظمة العمل الدولية** التي قيَّمت كافة عناصر المشروع القطري. كما تستند الوثيقة أيضاً إلى تعليقات المجلس التنفيذي **للبرنامج** في دورته الثانية العادية في مارس/ آذار ١٩٩٧ بشأن مخطط الاستراتيجية القطرية لزامبيا.

الأولويات الخاصة بسد احتياجات الفقراء الجوعى

٢- وزامبيا بلد من البلدان الأقل نموا يقدر عدد سكانه بـ ٩,٦ مليون نسمة والناتج المحلي الإجمالي للفرد بـ ٣٨٣ دولار[١]. وابتداء من شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٧، صنفت **منظمة الأغذية والزراعة** زامبيا ضمن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وبلغ مؤشر الأمن الغذائي الأسري ٧٢ درجة في عام ١٩٩٠-١٩٩٢. وبعد أن كانت زامبيا من أكثر بلدان افريقيا جنوب الصحراء ازدهارا أصبحت من أشد بلدان العالم فقرا وصارت تتسم بضعف النمو الاقتصادي وانخفاض الدخل وتفاقم الفقر وتدهور المؤشرات الاجتماعية على نحو يثير القلق. وبلغ انخفاض مستوى المعيشة أدنى مستوياته خلال عقد الثمانينيات بفعل تدهور أسعار النحاس الذي كان يمثل أكثر من ٩٠ في المائة من عائدات الصادرات. وبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٢٠٣ حالة وفاة مقابل كل ١ ٠٠٠ طفل يولدون أحياء في عام ١٩٩٤ بينما كانت هذه النسبة ١٥٢ في الألف في عام ١٩٨٠. وفاقم تفشي وباء الايدز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية إذ أدى إلى زيادة عدد اليتامى والأسر التي ترعاها النساء. ولا يزال الفقر مشكلة تفضي إلى تدهور الوضع الغذائي بدرجة أكبر وتزيد المجموعات الضعيفة وهنا على وهن في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

انعدام الأمن الغذائي والفقر وهشاشة الأوضاع

٣- وتعاني زامبيا من مشكلات كبيرة في مجال انعدام الأمن الغذائي مع أنها تملك إمكانات زراعية طيبة؛ إذ أدت موجات الجفاف المتعاقبة وضعف البنى الأساسية في الأرياف وانخفاض الدخل وقلة الاستثمارات إلى إبطاء وتيرة النمو في الزراعة وانتاج الأغذية لاسيما في المناطق المعرضة للجفاف والواقعة في المقاطعات الغربية وبعض أجزاء المقاطعات الجنوبية والشرقية على النحو الذي أبانته الدراسة الخاصة بتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها والتي أجراها **البرنامج** و**الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** في عام ١٩٩٦.

٤- ويتضح من البيانات الواردة في موازين الأغذية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة أن زاد الفرد من السعرات الحرارية في اليوم انخفض من الذروة التي بلغها في أواسط السبعينات حيث وصل ٣٠٠ ٢ كيلو سعر إلى ١٤٢ ٢ كيلو

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة ا مريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ١,٣٢٠ كواشا في أغسطس/ آب ١٩٩٧.

سعر في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ثم إلى ٩٥٤ ١ كيلو سعر فحسب وهو دون مستوى الزاد اليومي المتعارف عليه والمقدر بقرابة ٣٠٠ ٢ كيلو سعر.

٥- وظلَّ إنتاج الحبوب للفرد مستقراً إلى حد كبير منذ مطلع السبعينيات إذ تراوح بصفة عامة بين ١٤٠ و١٩٠ كيلو غراما ما خلا ثلاث مواسم استثنائية كان الحصاد فيها وفيراً في أواخر الثمانينيات وأسوأ موجات الجفاف التي شهدتها البلاد خلال هذا القرن في عام ١٩٩١-١٩٩٢. وارتفعت نسبة واردات الحبوب من الاستهلاك من واحد في المائة في عام ١٩٦٠ إلى مستوى قياسي فاق ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٣. ومنذ ذلك التاريخ، ظلَّت واردات الحبوب (الواردات التجارية والمعونة الغذائية) تنخفض حتى قاربت الصفر ما عدا أثناء فترة الجفاف في عام ١٩٩٥ حيث تجاوزت الواردات ٧٠ في المائة من الاستهلاك.

٦- واتضح من دراسة تقديرات الفقر في زامبيا التي أجراها **البنك الدولي** في عام ١٩٩٤ أنَّ ٦٨ من سكان البلاد يرزحون تحت وطأة الفقر. ويُقصد بالفقراء السكان الذين ينفقون ٧٠ في المائة من ميزانية أسرهم على الأقل في شراء تشكيلة الأغذية الأساسية. أمَّا الفقراء المدقعون فيُقصد بهم من تقل ميزانية أسرهم عمَّا هو لازم لشراء تشكيلة الأغذية الأساسية. وذكر مكتب الإحصاء المركزي (١٩٩٥) أنَّ ٧٦ في المائة من الأسر كانت تعاني بصفة عامة من انعدام الأمن الغذائي في عام ١٩٩٣ (مسح الأولويات - الثاني) مقابل ٦١ في المائة في عام ١٩٩١ (مسح الأولويات - الأول). وتعبر هذه الأرقام عن مدى التدهور الاقتصادي في الآونة الأخيرة.

٧- ويشكل الانتماء إلى الذكور أو الإناث بعداً مهما من أبعاد الفقر إذ تبدو المرأة أشد فقراً من الرجل وأكثر عناءً منه في الحصول على الموارد رغم إسهامها الكبير في النشاط الاقتصادي. ومع أنَّ نسبة الأمية بين النساء تعد منخفضة بعض الشيء قياساً إلى بلدان نامية أخرى، فإنَّها بلغت ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٥ وفاقت النسبة المسجلة بين الرجال (١٤ في المائة). وتخضع المرأة لضغوط اجتماعية وثقافية شديدة تعرقل الجهود المبذولة لتحسين أوضاعها. وتواجه النساء صعوبة أكبر من الرجال في الحصول على الأراضي والقروض والاستفادة من فرص التعليم. وبصفة عامة تكون الأسر التي ترعاها النساء أفقر من رصيفاتها التي يكون أربابها رجالاً وهي أكثر عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي (دراسة تقديرات الفقر في زامبيا، **البنك الدولي**، ١٩٩٤، ص ١-٥).

استراتيجيات الحكومة لتحقيق الأمن الغذائي واستئصال الفقر وتخفيض آثار الكوارث

٨- وسينصب اهتمام استراتيجيات وأولويات الحكومة في مجال التنمية على تحسين أحوال عيش المواطنين وإدماجهم في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة (مذكرة الاستراتيجية القطرية للأمم المتحدة في زامبيا، ١٩٩٥). ويُعد إجراء تحرير واسع النطاق للاقتصاد مع إيلاء عناية خاصة لتحرير قطاع الزراعة من أهم مجالات سياسة الصلاح. ويجري أيضا تطبيق اللامركزية والإصلاحات في القطاعات الصحية والزراعية والاجتماعية. وهذه الإصلاحات جزء من برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تعكف الحكومة الحالية على تنفيذه بهمة منذ تنوليها زمام الأمور في عام ١٩٩١. وتم الشروع في تنفيذ برنامج للاستثمار في القطاع الزراعي بغية ترشيد استثمار الدولة والجهات المانحة في هذا القطاع وتعزيز الأمن الغذائي بين الأسر. وفي الآونة الأخيرة أعدت الحكومة برنامجاً فرعياً للانتعاش من الجفاف وتخفيض وطأة آثاره يرمي إلى مساعدة المناطق المتضررة من هذه الظاهرة والمعرضة للإصابة بالعجز الغذائي.

٩- وفي عام ١٩٩٢ أنشأت الحكومة نظام مساعدات الخدمات الاجتماعية كبرنامج تحويلي موجه للفقراء المدقعين وللمعوقين وخُصصت له ميزانية قدرها مليار كواشا. وتتولى وزارة تنمية المجتمعات المحلية والخدمات الاجتماعية إدارة

هذا البرنامج. وقد أوكلت هذه الوزارة قسطا وافراً من سلطات التنفيذ إلى المجتمعات المحلية. غير أنَّ أقل من نصف الأموال المخصصة لهذا البرنامج صرفت فعلاً في عام ١٩٩٢ بينما تقلصت الميزانية الحقيقية في غضون السنوات القليلة المنصرمة. وفي عام ١٩٩٣ تم إنشاء صندوق للإنعاش الاجتماعي برعاية **البنك الدولي** وبناءً على طلب من الحكومة وذلك لتمويل مشروعات المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وأنشئ هذا الصندوق على منوال برنامج المشروعات الصغيرة الناجح الذي يموله **الاتحاد الأوروبي** وعلى نحو متكامل معه. ويرمي الصندوق إلى تقديم قروض أو منح صغيرة إلى المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية لدعم المشروعات الواعدة في مجالات الخدمات الاجتماعية والتنمية. وقد أنفق الصندوق حتى شهر أبريل/ نيسان ١٩٩٧ مبلغاً إجمالياً قدره نحو ١٩ مليون دولار حسب أرقام **البنك الدولي**.

السياسات الحكومية في مجال المعونة الغذائية

١٠- وعلى الرغم من عدم وجود سياسة رسمية بشأن المعونة الغذائية، فإنَّ الحكومة تعترف بأهمية برامج شبكة الأمان التي تمول جزئياً من المعونة الغذائية وتدعمها دعماً كاملاً. وفي أعقاب الجفاف الخفيف الذي حدث في عام ١٩٩٣/٩٤ حثت الحكومة التجار المنتمين إلى القطاع الخاص على استيراد وتخزين المحاصيل الغذائية التي يمكن الاستعانة بها في مواجهة حالات العجز الغذائي على النطاق الوطني. وقد أشادت الحكومة والوكالات الدولية مثل **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** و**منظمة الأغذية والزراعة** و**البنك الدولي** كثيراً باستخدام المعونة الغذائية لاتقاء كارثة إنسانية جسيمة في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥. ويحظى البرنامج القطري الذي سيوسع نطاق أنشطة شبكة الأمان في المناطق الحضرية ولفائدة المجموعات الضعيفة لاسيَّما في المناطق الريفية النائية بدعم الحكومة التام. ولتحقيق وطأة الآثار الناجمة عن تحرير تجارة الحبوب إلى حين، أنشأت الحكومة وكالة للأغذية الاحتياطية لتكوين مخزون يستخدم في اتقاء العجز الغذائي في البلاد وتجنب تقلب الأسعار. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تيسير عملية الانتقال الرفيق من نظام التسويق المركزي إلى نظام السوق الحرة تماماً. وفي الوقت نفسه شرعت الحكومة في إنجاز برنامج واسع متكامل لتطوير شبكة الطرق سيشمل الطرق الفرعية ويركز على التكنولوجيات التي تستدعي استخدام يد عاملة كثيفة. ويتوقع أن تسهل الطرق الفرعية حركة الأشخاص والبضائع من المناطق الريفية وإليها وأن تساهم المعونة الغذائية مساهمة كبيرة في تنفيذ هذه الأنشطة.

الصلة بمذكرة الاستراتيجية القطرية

١١- واعتمدت الحكومة في عام ١٩٩٦ مذكرة الاستراتيجية القطرية التي تحدد إطار التعاون بين **منظومة الأمم المتحدة** وحكومة زامبيا. وتهدف المذكرة بصفة أساسية إلى مساعدة الحكومة في تحقيق التنمية البشرية المستديمة وفي استئصال الفقر خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١. ويشكِّل برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الآلية الأساسية ويحظى بأولوية خاصة لدى **منظمة الأمم المتحدة** وهو يضم العناصر التالية: (أ) تطوير القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي، (ب) خلق فرص العمل وتوليد الدخل؛ (جـ) التنمية الريفية والزراعة والأمن الغذائي؛ (د) تطوير التعليم وتنمية الموارد البشرية؛ (هـ) الصحة والتغذية؛ (و) السكان والبيئة؛ (ز) بناء القدرات لتحقيق التنمية البشرية المستديمة واصلاح القطاع العام وتحقيق اللامركزية؛ (ح) التعاون الإقليمي. وينسجم مخطط الاستراتيجية القطرية انسجاماً تاماً مع عناصر مذكرة الاستراتيجية القطرية ذات الصلة برسالة **البرنامج**. وتم تحقيق التناسق بين البرنامج القطري **للبرنامج** والدورة البرمجية للحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والتي ستبدأ في عام ١٩٩٧/١٩٩٨. ويحدد هذا البرنامج القطري، على شاكلة برامج وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى (**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** و**منظمة اليونيسيف** و**صندوق الأمم المتحدة**

للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة إلى حد ما) إطاراً للأنشطة خلال السنوات الخمس المقبلة. ويرد استعراض مجالات التعاون في الوثائق ذات الصلة وسيتم تحديد مجالات التعاون عند إعداد الوثائق الخاصة بالمشروعات. ومن المزمع إنشاء لجنة مشتركة لتقييم البرنامج تضم ممثلين لوكالات **الأمم المتحدة** والجهات المانحة والحكومة والمنظمات غير الحكومية على أساس الدراية المطلوبة لكل مشروع. ومن شأن هذه العملية أن توثق عرى التنسيق بين الوكالات وأن تعزز أوجه التكامل بينها ممّا يجنب تكرار الأنشطة وتضاربها.

برامج الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية لمواجهة الجوع والفقر

١٢- وتضمن معظم وكالات **الأمم المتحدة** التي تضطلع ببرامج في زامبيا هذه البرامج أنشطة تستهدف تخفيف وطأة الفقر وتحذو حذوها في هذا المضمار الجهات المانحة الرئيسية والمنظمات غير الحكومية. ومنذ مطلع التسعينيات، ظلَّ نظام المنسق المقيم ينتهج استراتيجية قطرية قائمة على أساس التنسيق ترمي إلى تخفيف حدة الفقر المتفشي في رقعة واسعة من البلاد. ففي عام ١٩٩٣، استهل نظام المنسق المقيم عملية قائمة على المشاركة النشطة في مجال البحوث وتوفيق وجهات النظر بين المؤسسات الحكومية والأكاديميين والمجتمع المدني والجهات المانحة في زامبيا أفضت، في عام ١٩٩٥، إلى إجراء بحث شامل عن الأوضاع بعنوان: "آفاق التنمية البشرية المستديمة في زامبيا: إتاحة مزيد من فرص الاختيار لشعبنا".

١٣- ومن المجالات الأخرى التي تشهد تعاوناً وثيقاً بين وكالات **الأمم المتحدة** وباء الايدز وتحقيق الأمن الغذائي للأسر؛ إذ تم في عام ١٩٩٦ تكوين لجنة **الأمم المتحدة** لمرض الايدز في زامبيا بفضل مساهمات قدمتها **منظمة الصحة العالمية** وغيرها من وكالات **الأمم المتحدة**. وتتعاون هذه اللجنة مع الأمانة القطرية لمرض الايدز. وهناك تعاون وثيق في إطار برنامج الأمن الغذائي الأسري في المقاطعة الجنوبية تشارك فيه عدة وكالات.

تقييم أنشطة البرنامج الماضية والراهنة في زامبيا

١٤- وظل **البرنامج** يقدم مساعداته لزامبيا منذ عام ١٩٦٤. وأخذ يركز أنشطته منذ بضع سنوات على التنمية وتخفيف وطأة الجفاف وتقديم المساعدة إلى اللاجئين. وبلغت المعونة الكلية المجازة منذ عام ١٩٩٢ ٦٦ مليون دولار منها ٤٤ مليون خُصصت لعمليتين متعلقتين بالجفاف وخمسة ملايين لتقديم المساعدات للاجئين و١٧ مليون للتنمية. ومنذ عام ١٩٩٢ تم تعزيز الجوانب الخاصة بالتنمية وذلك في إطار المشروع زامبيا ٤٧٥٦ - "تقديم المساعدة للمجموعات الضعيفة كطوق نجاة في مرحلة تطبيق الإصلاح الهيكلي" المزمع انتهاؤه في نهاية عام ١٩٩٧.

فعالية وكفاءة توجيه المعونة الغذائية إلى الفقراء الجوعى والنساء منهم بصفة خاصة

١٥- ويوجه **البرنامج** أنشطته في زامبيا إلى الفقراء الجوعى من السكان. وفي عام ١٩٩٦ اتضح من الاستعراض الإداري والتقييم حسب الموضوع أنَّ أنشطة مشروعات **البرنامج** عززت الأمن الغذائي بين المستفيدين من أنشطة التغذية التكميلية والغذاء مقابل العمل. وكان تنفيذ الأنشطة في إطار الغذاء مقابل العمل مرضياً أو جيداً واستجاب لاحتياجات السكان. ومن أميز إنجازات هذا المشروع إشراك النساء بدرجة لم يسبق لها مثيل إذ بلغ عددهن ٩٠ في المائة من

المستفيدين. غير أنَّ بعض الدروس المهمة المستفادة من التجارب الماضية توحي بضرورة تحسين نظام الرصد بغية التمكن من مراجعة أهداف الأنشطة المنجزة وتأثيرها على المستفيدين ومدى جودتها وتحقيق كفاءة التكاليف فيها. وينبغي تبديل قوة العمل أثناء الأنشطة لتشمل جزءاً أكبر من المجتمعات المحلية وحتى لا يتولد بين المستفيدين الإحساس بأنَّ المشروعات مصدر للعمل لآجال أطول.

فعالية وكفاءة الاستعداد لمواجهة وتقليص نقص الأغذية في أعقاب الكوارث

١٦- وينبغي توثيق الصلة بين الإنذار المبكر وهشاشة الأوضاع من جهة وتنفيذ الأنشطة الملائمة في الوقت المناسب من جهة أخرى. ومن شأن التمكن من استكشاف التغييرات في مجال فقدان الأمن الغذائي والاستجابة لها في الوقت المناسب أن يؤدي إلى تخفيف تكاليف مواجهة حالات الطوارئ إلى حد كبير. وخلال المرحلة الأولى من أنشطة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم الخرائط لها تعاون **البرنامج** مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية لتعزيز قدراتها في أنشطة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم الخرائط لها والتأهب لمواجهة الجفاف. وتستهدف مساهمة **البرنامج** في أنشطة هشاشة الأوضاع ورسم الخرائط لها تعزيز قدرات الحكومة على استخدام الموارد الشحيحة على نحو أفضل وتوجيه المعونات إلى أشد السكان فقراً.

تجارب الجهات الأخرى المانحة بالمعونة الغذائية

١٧- وقدمت الجهات الأخرى المانحة بالمعونة الغذائية وعلى وجه التحديد **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** و**الاتحاد الأوروبي** دعماً وافراً لعمليات الطوارئ وتبرعت بالمعونة الغذائية خلال فترات الجفاف في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥. وأظهرت التجارب المستمدة من عمليات الإغاثة السابقة أنَّ المعونة الغذائية عامل حاسم في إنقاذ عديد من الزامبيين من خطر الموت وأنَّه ينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتخفيف وطأة الكوارث وتقدير هشاشة الأوضاع وذلك بغية مساعدة الحكومة على مواجهة الجفاف في المستقبل بكفاءة. ويتولى **البرنامج** مهمة تنسيق المعونة الغذائية بصفة أساسية. وتساند الحكومة و**الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي** والجهات المانحة مشروعات **البرنامج** التي شكلت طوق نجاة للمجموعات الضعيفة من آثار عملية الإصلاح الهيكلي التي تنفذ في الوقت الراهن.

مجالات التركيز الاستراتيجية للبرنامج القطري للبرنامج

الغايات والأهداف

١٨- وتتمثل **الغايات** العامة المتسقة مع السياسات والاستراتيجيات الأساسية الواردة في بيان رسالة **البرنامج** في ما يلي: (أ) تحسين التغذية وأحوال العيش بين أكثر فئات السكان ضعفاً في الأوقات الحرجة من حياتهم؛ (ب) مساعدة السكان الفقراء والمجتمعات المحلية على تكوين الموارد وتعزيز الاعتماد الذاتي.

١٩- وأمَّا **الأهداف** فتشمل: (أ) توفير طوق نجاة للأسر الفقيرة؛ لاسيَّما الأسر التي ترعاها النساء، من خلال العمل لآجال قصيرة وخلق الموارد والتدريب على الأنشطة المدرة للدخل وذلك عبر أنشطة الغذاء مقابل العمل؛ (ب) تسهيل حصول

الأطفال والمرضعات المصابين بسوء التغذية على الأغذية من خلال تقديم التغذية التكميلية ؛ (جـ) تقديم المعونة الغذائية في إطار برامج الوقاية والصمود بغية تخفيف الأضرار الراهنة والمقبلة التي يلحقها وباء الايدز بالأمن الغذائي للأسر؛ (د) مساعدة الحكومة على الاحتفاظ بقدرة الاستجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن موجات الجفاف المتكررة وتقديم المساعدات للاجئين.

المجموعات والأقاليم المستفيدة، بما في ذلك المناطق الرئيسية، وأنماط المعونة

٢٠- وستكون أشد الأسر فقراً في صدارة المجموعات المستفيدة من المعونة الغذائية ويشمل ذلك النساء والأطفال في أكثر المناطق عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وتضم هذه المجموعات العناصر التالية:

(أ) الأسر الزراعية الصغيرة والهامشية المقيمة في الأصقاع الريفية؛

(ب) العاطلين عن العمل والسكان الذين لا يجدون عملاً كافياً في المناطق الحضرية ذات الدخل المنخفض؛

(ج) الأطفال المصابون بسوء التغذية الشديد والحاد؛

(د) المرضى المصابون بالسل والذين يستشفون في المستوصفات والأسر المتضررة من الايدز والمشاركة في الأنشطة القائمة على الاعتماد على الذات.

٢١- وسيوجه **البرنامج** مساعداته في المقام الأول إلى المناطق التي حددتها عمليات الرصد الاجتماعي والاقتصادي مثل تقرير تحليل هشاشة الأوضاع وإعداد الخرائط لها وهي المناطق التي ترى الحكومة أيضا أن الفقر يستفحل فيها. وهذه المناطق هي:

(أ) المناطق الإدارية النائية والهامشية في مقاطعة لوابولا والمقاطعات الغربية والشمالية الغربية التي تضم أغلبية الفقراء المدقعين وغيرها من المناطق التي تشمل رقعاً صغيرة يقيم فيها أشد السكان عوزاً؛

(ب) لوساكا والمقاطعة الوسطى وحزام النحاس حيث يقيم أكثر من ٨٠ في المائة من الفقراء المدقعين في المناطق الحضرية ذات الدخل المنخفض؛

(ج) المناطق التي يعصف بها وباء الايدز مثل المناطق المتاخمة لطرق النقل لمسافات بعيدة (ليفنغستون ولوساكا على سبيل المثال).

التعاون مع الأمم المتحدة والجهات المانحة

٢٢- وسيتعاون **البرنامج** مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من خلال نظام المنسق المقيم وبرنامج الأمم المتحدة المشترك الخاص بالايدز الذي تشارك فيه وكالات أخرى (**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** و**اليونسكو** و**منظمة اليونيسيف** و**صندوق الأمم المتحدة للسكان** و**منظمة الصحة العالمية**) و**البنك الدولي** من خلال المساعدات المقدمة لقطاع الصحة في زامبيا. وسيتعاون **البرنامج** مع **صندوق الأمم المتحدة للسكان** لتضمين الأنشطة السكانية في المناطق المستفيدة ومع **منظمة الأغذية والزراعة** في الأنشطة ذات الصلة بالأمن الغذائي. وقد أبدى بعض مندوبي الجهات المانحة مثل ألمانيا وفنلندا وايطاليا واليابان والمملكة المتحدة الرغبة في مساعدة السكان الذين انتهت فترة مشاركتهم في أنشطة الغذاء مقابل العمل وذلك من خلال الأنشطة المدرة للدخل. وستساعد **منظمة اليونيسيف** في تنفيذ برنامج التغذية التكميلية لاسيَّما من خلال عمليات التقدير والتقييم المشتركة والتوعية الغذائية وتدريب موظفي المناطق الإدارية. وسيتعاون **البرنامج** مع المنظمات

غير الحكومية المنفذة مثل مشروع العون الذاتي في المناطق الحضرية وبرنامج مكافحة سوء التغذية في استكمال القدرات الوطنية وتنفيذ برامج الغذاء مقابل العمل.

برنامج الأنشطة القطرية

موارد البرنامج القطري وعملية إعداده

٢٣- وتبلغ كمية السلع الغذائية في إطار البرنامج المقترح نحو ٠٠٠ ٥٧ طن خلال خمس سنوات وبتكلفة تقدر بقرابة ٢٣ مليون دولار بالإضافة إلى التكاليف المباشرة وغير المباشرة على نحو ما هو مفصَّل في الملحقين الأول والثاني من هذه الوثيقة. ويعني ذلك توفير ٤٠٠ ١١ طن من الأغذية في العام في المتوسط بتكلفة تبلغ نحو ٤,٦ مليون دولار. وفضلاً عن ذلك، ينبغي توفير ٨,٣ مليون دولار لتغطية تكاليف الدعم المباشرة وغير المباشرة خلال فترة السنوات الخمس؛ إي إنفاقا سنويا يقارب ١,٧ مليون دولار. وتبلغ التكلفة الكلية للبرنامج ٣١,٩ مليون دولار، أي ٦,٤ مليون دولار في العام. وكان المبلغ المقترح في مخطط الاستراتيجية القطرية ٥ ملايين دولار في العام في المتوسط. غير أنَّ هذا المبلغ يغطي تكاليف الأغذية والنقل الداخلي والتخزين والمناولة فقط. وترمي الأنشطة الأساسية إلى تحسين الأمن الغذائي من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل في المناطق الحضرية والريفية وتنمية الموارد البشرية من خلال التغذية التكميلية للأطفال المصابين بسوء التغذية والمرضعات اللائي يعانين من نقص التغذية وتقديم المعونة الغذائية إلى بعض الأسر ذات الدخل المنخفض المختارة وإلى اليتامى. ويورد الملحقان الأول والثاني أرقاماً مفصلَّة وتظهر الخريطة الملحقة المناطق الجغرافية التي ستجرى فيها العمليات. وتكمن مبررات الالتزام المقترح في الأداء السابق للأنشطة والاستعراض الفني وبعثات التقييم والأولويات الحكومية حسبما أوردها مخطط الاستراتيجية القطرية. وقد تبرز الحاجة إلى مبلغ ٤ ملايين دولار لتوفير الأغذية لموجة محتملة من اللاجئين يبلغ عدد أفرادها ٠٠٠ ٨٠ لاجئ وذلك في ضوء عدم الاستقرار السياسي في البلدان المجاورة. ويطلب من المجلس التنفيذي في هذا المضمار الموافقة على التعهد بما جملته ٢٠٢ ٥٧ طن من السلع الغذائية بتكلفة إجمالية قدرها ٣١,٩ مليون دولار حسب توافر الموارد المخصصة للتنمية.

تخصيص الموارد حسب الأنشطة الأساسية للبرنامج

٢٤- وتخصص الموارد لفترة خمس سنوات على النحو الوارد:

فئات الأنشطة	التكاليف المقدرة (بملايين الدولارات)	النسبة من تكاليف البرنامج الكلية	الاحتياجات الغذائية (بالأطنان)	عدد المستفيدين المباشرين في العام	عدد المستفيدين المباشرين في خمس سنوات
الأنشطة الأساسية					
١- الغذاء مقابل العمل في المناطق الحضرية	٩,٣	٢٩	١٧ ٥٧٧	١٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
٢- الغذاء مقابل العمل في المناطق الريفية	٢,٩	٩,١٢	٤ ٢٩٠	٣ ٣٠٠	١٦ ٥٠٠
التغذية التكميلية	١٦,٤[١]	٥٢	٣٠ ١٣٦	٦٩ ٩٢٠	٣٤٩ ٦٠٠
المجموع الفرعي	٢٨,٦	-	٥٢ ٠٠٣	٨٣ ٢٢٠	٤١٦ ١٠٠
الأنشطة التكميلية					
١- تدابير المعونة الغذائية	٢,٩	٨,٨١	٥ ٢٠٠	٨ ٣٢٢	٤١ ٦١٠
٢- عمليات تحليل هشاشة الأوضاع	٠,٢	٠,٦٣	-	-	-
إدارة الكوارث وتخفيف وطأتها	٠,٢	٠,٦٣	-	-	-
المجموع الفرعي	٣,٣	-	-	٨ ٣٢٢	٤١ ٦١٠
مجموع الأنشطة الأساسية والتكميلية	**٣١,٩**	**١٠٠**[٢]	**٥٧ ٢٠٣**	**٩١ ٤٤٢**	**٤٥٧ ٢١٠**

(١) بما فيها ٣٠٥ ٦١٧ دولارات لعمليات التقوية.

(٢) ارقام مقربة.

التمويل المشترك (الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرون) وقدرات التنفيذ

٢٥- ويتوقع أن تشكل الحكومة أهم مصدر للتمويل المشترك لتنفيذ البرنامج وذلك في ما يتعلق بالبنود الخاصة بتكاليف الموظفين ونقل الأغذية وتكاليف التخزين والمناولة وبعض النفقات الاستثمارية. وستدعم معونة **البرنامج** الأنشطة التي تضطلع بها الحكومة والجهات المانحة الأخرى. وقد تعهدت الحكومة بتخصيص مبلغ ١٠,٧ مليون دولار مساهمة منها في تغطية تكاليف التنفيذ. وفضلا عن ذلك، تقدم وكالات **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الثنائية المساعدات لدعم الجهود الحكومية.

٢٦- وتتوافر قدرات التنفيذ على النطاق الوطني من خلال الوزارات والأقسام الحكومية المختصة وعلى صعيد الأقاليم والمناطق الإدارية من خلال الأجهزة الحكومية غير المركزية. وثمة قدرات إضافية متوافرة لدى المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والروابط المعتمدة على المجتمعات المحلية التي ستتم تعبئتها لدعم تنفيذ المشروعات.

عملية إعداد البرنامج القطري

٢٧- ونبع البرنامج القطري المقترح من الأنشطة التي اضطلع بها **البرنامج** طوال سنوات عدة في زامبيا. وبالإضافة إلى المراجعات الدورية العامة، أجري في عام ١٩٩٦ استعراض إداري وتقييم حسب الموضوعات أكدا دور **البرنامج** الإيجابي في توفير طوق نجاة للمجموعات الضعيفة لاسيما في المناطق الحضرية. وفي فبراير/ شباط - مارس/ آذار ١٩٩٧ أجرت البعثة المشتركة بين **البرنامج** وعدد من الوكالات (منها **منظمة العمل الدولية** و**منظمة الأغذية والزراعة**

و**منظمة الصحة العالمية)** تقييما للبرنامج القطري المقترح وساهمت في إعداده مساهمة كاملة. وتم تكوين فريق عمل برئاسة وزارة المالية كُلِّف بالنظر في مختلف العناصر المكوِّنة للبرنامج وبتحديد آليات تنفيذه وتوفير الموارد اللازمة لمختلف أنشطته. وعُرضت مسودة البرنامج القطري للنقاش في حلقة العمل التي عُقِدت في لوساكا (مايو/ أيار ١٩٩٧). وتم التوصل إلى اتفاق عام مع الحكومة والشركاء الآخرين ومن بينهم وكالات **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية لدعم البرنامج. واستشيرت الجهات المانحة الثنائية طوال عملية إعداد البرنامج القطري. وتعبر هذه الوثيقة عن مقترحات هذه الجهات وعن التوجيهات التي أصدرها المجلس التنفيذي عند استعراضه لمخطط الاستراتيجية القطرية في مارس/ آذار ١٩٩٧.

أنشطة البرنامج الأساسية

النشاط الأساسي الأول (ب ١): الغذاء مقابل العمل في المناطق الحضرية

٢٨- ويتمثل **مجال التركيز الاستراتيجي** في دعم الفئات الضعيفة المفتقرة إلى الأمن الغذائي في مواقع السكن العشوائي ذات الدخل الضعيف في المناطق الحضرية.

٢٩- **تحليل المشكلة**. وزامبيا بلدٌ يتسم بقدر من التمدن، إذ يعيش ٤٢ في المائة من مجموع سكانه الذين يقدر عددهم بـ ٩,٦ مليون نسمة في مناطق حضرية. وقد أدت معدلات الهجرة العالية من الأرياف إلى الحواضر والتدهور الاقتصادي إلى تفشي البطالة وانتشار المساكن العشوائية في أطراف المناطق الحضرية. ويمثل الفقراء والفقراء المدقعون أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع السكان في المناطق الحشرية. والنساء والشباب أكثر الفئات تضرراً من معدلات العطالة المرتفعة؛ إذ تبلغ نسبة العطالة بين النساء ٤٤ في المائة في المناطق الحضرية وهي نسبة تفوق كثيراً المعدل المسجل في المناطق الريفية والمقدر بـ ١٣ في المائة. ويعيش أغلب فقراء المناطق الحضرية في مساكن عشوائية تعوزها الموارد المائية الكافية وأنظمة الصرف الصحي والتخلص من الفضلات العضوية الفعالة وتتسم بضعف شبكة الطرق وقصور خدمات الصحة والتعليم الأساسية.

الأهداف والنتائج المرجوة

٣٠- ويتمثل **الهدف** المراد تحقيقه **في المدى البعيد** في مواصلة دعم آليات شبكة الأمان الملائمة التي تستجيب لاحتياجات الفئات الفقيرة في المناطق الحضرية. وأمَّا الهدف العاجل فيكمن في تحسين أحوال عيش فقراء المناطق الحضرية من خلال توفير فرص العمل المؤقت والتدريب وتقديم وتطوير الخدمات الأساسية في مناطق السكن العشوائي الحضرية على أساس دائم.

٣١- وتشمل **النتائج المراد تحقيقها** ما يلي: (١) زيادة توافر الأغذية وفرص العمل لـ ٥٠ ٠٠٠ مستفيد (٩٠ في المائة منهم من النساء) ينتمون إلى الأسر الفقيرة في المناطق الحضرية وذلك لمدة ستة أشهر لكل مستفيد؛ (ب) تطوير البنيات الأساسية في المجتمعات المحلية وتحسين الخدمات الصحية واتخاذ تدابير الصيانة المستديمة بالتعاون مع السلطات في

المجتمعات المحلية والبلديات في ١٤ منطقة إدارية؛ (ج) تعزيز تكوين القدرات في المجتمعات المحلية؛ (د) ترسيخ الثقة بالنفس من خلال التعليم والتدريب على المهارات والأنشطة المدرَّة للدخل.

دور المعونة الغذائية ووسائلها

٣٢- ويعتبر الغذاء حافزاً ملائماً لإنجاز الأعمال في المجتمعات المحلية. واتسم الغذاء في الماضي بأنَّه آلية ذاتية التوجه إلى المستفيدين منها إذ يقتصر الإقبال على أنشطة الغذاء مقابل العمل على أشد الفئات ضعفاً. وتميل النساء إلى تفضيل الأغذية إذ يرين فيها احتياجاً ذا أولوية. ومن شأن الغذاء مقابل العمل أن يساعد أشد الأسر ضعفاً بتوفير فرص عمل مؤقتة لها وأن يحقق الفائدة للمجتمعات المحلية ذات الدخل المنخفض بأسرها من خلال تحسين الخدمات (الخدمات الصحية ومياه الشرب والبنيات الأساسية) وخلق بيئة أفضل. غير أنَّ تكلفة تشكيلة الأغذية المقترحة تقارب ٢٥ ٠٠٠ كواشا، على أساس الأسعار السائدة في حزام النحاس في مارس/ آذار ١٩٩٧، وهو مبلغ يقارب الأجر الشهري الذي يدفعه مجلس المدينة للعمال المؤقتين (بين ٣٠ ٠٠٠ إلى ٣٥ ٠٠٠ كواشا). وفضلاً عن ذلك، تشكل أنشطة الغذاء مقابل العمل الخيار الوحيد المتاح لأغلب العاطلين بسبب قلة فرص العمل الأخرى. وسيطبق يوم عمل أقصر قليلاً مدته أربع ساعات لإتاحة الفرصة للعمال (النساء بصفة أساسية) للقيام بأعمال أخرى في المنازل أو خارجها.

استراتيجية التنفيذ

٣٣- وستتولى وزارة المالية والتنمية الاقتصادية **والبرنامج** مسؤولية المسائل ذات الصلة بالسياسات والمتعلقة ببرنامج الغذاء مقابل العمل في المناطق الحضرية. وستكوِّن الحكومة لجنة تسيير (برئاسة وزارة تنمية المجتمعات المحلية والخدمات الاجتماعية) ستتولى مهمة التنسيق الشامل لبرنامج الغذاء مقابل العمل. وستشمل عضوية هذه اللجنة الوزارات الرئيسية (وزارة تنمية المجتمعات المحلية والخدمات الاجتماعية ووزارة الحكومة المحلية والإسكان والمنظمات غير الحكومية المنفذة (مشروع العون الذاتي في المناطق الحضرية) **والبرنامج** ووحدة إدارة الأغذية. وستعين كل وزارة من هذه الوزارات وكذلك وحدة إدارة الأغذية مسؤولاً رئيسيا يكلف بالإشراف على كل الجوانب ذات الصلة بالعمليات والتنسيق والإبلاغ في إطار برنامج الغذاء مقابل العمل. وستقيم الحكومة وحدة للتنفيذ توكل إليها مسؤولية التنفيذ الكامل لبرنامج الغذاء مقابل العمل في المناطق الحضرية. ويوصى بأن يُعهد بمهمة التنفيذ إلى مشروع العون الذاتي في المناطق الحضرية بالنظر إلى الخبرة التي اكتسبها والكفاءة التي أظهرها في هذا المضمار.

المستفيدون والفوائد المرجوة

٣٤- وسيبلغ عدد المستفيدين المباشرين ٥٠ ٠٠٠ مشارك معظمهم من النساء (٩٠ في المائة) سيستفيدون من فرص العمل المؤقت ومن التدريب خلال ستة أشهر ممَّا سيؤدي إلى توفير قدر أكبر من الأغذية لأسرهم (خمسة أفراد لكل أسرة حضرية). أما المستفيدون على نحو غير مباشر فسيلغ عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في قرابة ٤٢ منطقة سكنية تقع في ١٤ منطقة إدارية. وستنتفع المجتمعات المحلية المستفيدة من تحسين البنيات الأساسية وتطوير الخدمات. ومن الأهداف المراد تحقيقها أيضاً تعزيز تكوين القدرات في المجتمعات المحلية.

تدابير الدعم والتنسيق والرصد والتقييم

٣٥- ولمساعدة المجتمعات المحلية في بناء قدراتها وتحسين البنيات الأساسية والتدريب على المهارات والتعليم الأساسي والأنشطة المدرّة للدخل ومشروعات الادخار والإقراض، سيُلحق متخصص رفيع المستوى في تنمية المجتمعات المحلية ومهندس متفرغان بمشروع العون الذاتي في المناطق الحضرية وذلك لمدة ثلاث سنوات على أقل تقدير. وستتولى المنظمة غير الحكومية المنفذة عمليات الرصد والإبلاغ بصفة منتظمة عن الأنشطة ذات الصلة بالعمل وتوزيع الأغذية والبناء والتشييد والتدريب. وسيقوم المكتب القطري **للبرنامج** بتنسيق التقارير الخاصة بكل مؤشرات الرصد وبتقييم التأثيرات العامة للأمن الغذائي. وسيجري تقييم مرحلي في منتصف مدة البرنامج.

٣٦- **تقدير التكاليف.** ويتوقع أن يستدعي هذا النشاط ١٧٥ ١٤ طن من الحبوب (وجبة الذرة) و٤٠٢ ٣ طن من أصناف غير الحبوب (البقول والزيوت النباتية والملح). وتقدر التكاليف التي سيتحملها **البرنامج** بـ ٩,٣ مليون دولار بينما تبلغ التكاليف التي تتحملها الحكومة بـ ٤ مليون دولار.

النشاط الأساسي الثاني (ب ٢): الغذاء مقابل العمل في المناطق الريفية

٣٧- ويتمثل **مجال التركيز الاستراتيجي** في توجيه الأنشطة إلى المناطق الإدارية المهددة تهديداً بالغاً والتي تشكل فيها صعوبة الاستفادة من البنيات الأساسية والاقتصادية والاجتماعية عاملاً أساسياً يساهم في انعدام الأمن الغذائي وإضعاف القدرة على التكيف والصمود. وتستكمل أنشطة **البرنامج** في القطاع الريفي البرنامج الفرعي الحكومي للانتعاش من الجفاف وتخفيف وطأته في إطار برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي بهدف مساعدة المناطق المتضررة من الجفاف والمصابة بالعجز الغذائي.

تحليل المشكلة

٣٨- ويعرقل العجز عن الحصول على المدخلات واستخدام البنيات الأساسية عملية تنمية القطاع الزراعي، فتكاليف النقل باهظة وتشكل عائقاً أمام نقل المدخلات الزراعية إلى المزارع والمحاصيل إلى الأسواق. ومن شأن إصلاح الطرق وتطوير مرافق التخزين وتخفيض تكاليف التسويق أن يحقق ميزتين في آن واحد بتطوير الإنتاج (العرض) وإتاحة الحصول على الأغذية (الطلب).

الأهداف والنتائج المرجوة

٣٩- **ويكمن الهدف المراد تحقيقه في المدى البعيد** في تحسين الأمن الغذائي والاستجابة لاحتياجات المجموعات الضعيفة في أشد المناطق الريفية تعرضاً لخطر انعدامه. أمَّا **الأهداف العاجلة** فتتمثل في إقامة شبكة أمان وتعزيز الاعتماد على الذات بين الأسر الريفية الفقيرة لاسيَّما الأسر التي ترعاها النساء وذلك بتوفير فرص العمل المؤقت والتدريب الرامي إلى إكساب المهارات وإقامة البنيات الأساسية لتيسير الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. والنتائج المبتغاة هي: (أ) زيادة توافر الأغذية للأسر الفقيرة من خلال إتاحة فرص العمل لآجال قصيرة (١٠٠ يوم في المتوسط) لـ ٥٠٠ ١٦ مشارك؛ (ب) تطوير البنيات الأساسية المادية بما في ذلك مرافق تخزين الحبوب في تسع مناطق إدارية من خلال المناهج

القائمة على العمل؛ (ج) تعزيز الاعتماد على الذات من خلال التدريب الرامي إلى إكساب المهارات؛ (د) ترتيبات الصيانة للحفاظ على البنيات الأساسية المقامة.

دور المعونة الغذائية ووسائلها

٤٠- وتُعدُّ المعونة الغذائية وسيلة تتيح تحويل الدخل إلى الفقراء (والنساء منهم بوجه خاص) الذين يشاركون في إقامة البنيات الأساسية في الأرياف. ولما كانت الجهات المانحة تدعم مشروعات البنيات الأساسية بالأموال النقدية في بعض المناطق الريفية، أُثير نقاش بهدف توثيق التنسيق وتعزيز عمليات التمويل المشترك المحتملة. ومع أنَّ الأموال النقدية قد تؤدي إلى إنعاش الأسواق، فإنَّ النقاش أظهر أنَّها قد تستهوي الرجال بينما تُحدث الأغذية المسلمة إلى النساء تأثيراً مباشراً على استهلاك الأطفال للغذاء في نطاق الأسرة. وأهم وسيلة لتوفير الأغذية هي شراؤها من الأسواق المحلية. وتفوق القيمة الألفية للسلع الغذائية المضمنة في تشكيلة الأغذية (وجبة الذرة والزيوت النباتية والبقول والملح) الواحد في ظل الأوضاع السائدة في الأسواق في الوقت الراهن ولكنها قد تتغير إذا انخفضت الأسعار في الأسواق المحلية أو ارتفعت في الأسواق العالمية. وتقارب قيمة تشكيلة الأغذية اليومية الحد الأدنى من الأجر اليومي والبالغ ٥٠٠ ١ كواشا.

استراتيجية التنفيذ

٤١- وستتولى وزارة تنمية المجتمعات المحلية والخدمات الاجتماعية رئاسة لجنة تسيير تضم في عضويتها وزارة الأشغال والتموين ووزارة الزراعة والأغذية والصيد البحري ووزارة الحكومة المحلية والإسكان **والبرنامج** والمنظمات غير الحكومية المنفذة التي ستنشئ وحدة لتنفيذ المشروع تضطلع بمهمة تنسيق عمليات التنفيذ الميداني وتقوم بإبلاغ وزارة تنمية المجتمعات المحلية والخدمات الاجتماعية **والبرنامج** ولجنة التسيير بالتقدم المحرز في هذا المضمار. وسيتم التوقيع على اتفاقية تُحدد بموجبها مسؤوليات كل الأطراف تحديداً دقيقاً.

٤٢- ويُوصى بإسناد مهمة التنفيذ إلى برنامج مكافحة سوء التغذية لأنَّ لهذا البرنامج صلات تعاون، على الصعيد الميداني، مع شبكة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية من خلال برنامج الوقاية من سوء التغذية ووسائله المتعلقة بالإمداد والإدارة. وينبغي أن يُحدد في وقت لاحق دور هذا البرنامج كجهاز منفذ إذ أنَّه ظلَّ يركز أنشطته، حتى الآن، على الإغاثة بصفة أساسية مما يستدعي توجيه القدرات الفنية ومجالات التركيز وفق السياسة الجديدة عندما يشرع البرنامج والمنظمات غير الحكومية المنتسبة إليه في إتباع منهاج أكثر تركيزاً على التنمية. ولا يزال النقاش دائراً في هذا الصدد.

المستفيدون والفوائد المرجوة

٤٣- ويبلغ عدد **المستفيدين بصفة مباشرة** ولمدة ١٠٠ يوم ٥٠٠ ١٦ شخص يقيمون في تسع مناطق إدارية ريفية مهددة بالجفاف. وسيبلغ عدد النساء المستفيدات ٦٠ في المائة على الأقل. أمَّا **المستفيدون بصفة غير مباشرة** فيصل عددهم إلى ٠٠٠ ٦٦ مستفيد (بمعدل خمسة أشخاص في كل أسرة من الأسر الريفية). وتوسيع نطاق **البرنامج** إلى مناطق إدارية أخرى رهين بتحليل هشاشة الأوضاع وقدرات التنفيذ لدى كل منطقة منها: وتشمل الفوائد المراد تحقيقها الأموال النقدية والأغذية والعمل لآجال قصيرة التي من شأنها أن تعزز الأمن الغذائي للمستفيدين. وستعود البنيات الأساسية عند اكتمالها بالفائدة على المجتمعات الريفية؛ فعلى سبيل المثال سيصبح الوصول إلى الأسواق أسهل بفضل الطرق الفرعية.

تدابير الدعم والتنسيق والرصد والتقييم

٤٤- وستبرز الحاجة إلى المزيد من الموظفين النظيرين لمساعدة برنامج الغذاء مقابل العمل في المناطق الحضرية في أداء المهام الفنية والإدارية. وستقتصر أنشطة التدريب، من حيث المبدأ، على اكتساب المهارات ذات الصلة المباشرة بتنفيذ أنشطة الغذاء مقابل العمل. وستُتاح فرص إضافية للتدريب المهني لعدد من الرجال والنساء على أساس المساواة بين الجنسين وذلك بهدف تعزيز الاعتماد على الذات.

٤٥- وستتولى المنظمة غير الحكومية المنفِّذة مسؤولية الرصد والإبلاغ بصفة منتظمة في ما يخص الأنشطة ذات الصلة بالاستخدام وتوزيع الأغذية وعمليات البناء والتشييد والتدريب بينما يقوم المكتب القطري **للبرنامج** بمهمة تنسيق التقارير الخاصة بكل مؤشرات الرصد وتقييم التأثير العام للأمن الغذائي. وسيتم إجراء تقييم مرحلي في منتصف مدة تنفيذ البرنامج.

٤٦- **تقدير التكاليف.** ويُقدَّر أن يستدعي هذا النشاط ٣٠٠ ٣ طن من الحبوب (الذرة) و٩٩٠ طنا من غير الحبوب (البقول والزيوت النباتية والملح). وتُقدَّر التكاليف التي يتحملها **البرنامج** بـ ٢,٩ مليون دولار بينما تصل التكاليف التي ستتحملها الحكومة إلى ١,٥٨ مليون دولار.

النشاط الأساسي الثالث (ب ٣): التغذية التكميلية

٤٧- ويتمثل **مجال التركيز الاستراتيجي** في هذا المضمار في سعي برنامج العمل الوطني من أجل الأطفال في زامبيا والبرنامج الوطني للغذاء والتغذية لتحقيق الأمن الغذائي وإشاعة الصحة على الصعيد الوطني.

تحليل المشكلة

٤٨- وتتسم الفترة التي يبلغ فيها الأطفال سن الفطام باشتداد خطر التعرض لسوء التغذية وارتفاع معدلات الإصابة بالعدوى ممَّا يشكل فترة غذائية حرجة للأطفال في كل أرجاء زامبيا. ويتضح من نتائج المسح السكاني والصحي في زامبيا (١٩٩٢) أنَّ ١٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين شهر واحد وخمسة أشهر مصابون بتوقف النمو. وبعد بلوغ الأطفال الشهر السادس ترتفع بينهم معدلات الإصابة بمختلف أنواع سوء التغذية باطراد. ويبلغ معدل الإصابة بتوقف النمو ٥٦ في المائة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٣ شهراً بينما يعاني ٣٤ في المائة منهم من نقص الوزن وقرابة ١٠ في المائة من الهزال. ويرتبط سوء التغذية المبكر بين الأطفال بمعدلات الإصابة العالية بنقص الوزن بينهم عند الولادة (قل من ٢,٥ كيلو غرام) والتي تبلغ ١٠ في المائة (١٩٨٩-٩٢، وزارة الصحة). ولعل من أسباب ارتفاع معدلات الإصابة بنقص الوزن عند الولادة في زامبيا ضعف تغذية الأم ففي المناطق الريفية تعاني ١٢ من النساء من سوء التغذية بينما تصاب ٥٠ في المائة من الحوامل بفقر الدم (نقص الحديد).

٤٩- وتعاني أعداد غفيرة من اليتامى والأسر التي ترعاها النساء من آثار مرض الإيدز والسل اللذين يتسببان في فقدانهم لمعيليهم مما يستدعي تقديم المساعدات الموجهة للتنمية إلى أعداد متزايدة من الأسر التي ترعاها النساء ومن اليتامى الذين بلغوا سن الدراسة وذلك بغية استكمال الدخل وتمكينهم من الاستمرار في الدراسة.

٥٠- **وتتمثل الأهداف المراد تحقيقها في المدى البعيد في ما يلي:** (أ) المساهمة في بلوغ هدف الحكومة الرامي إلى الحد من سوء التغذية (توقف النمو ونقص الوزن) بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠؛ (ب) المساهمة في تقليص معدلات

الوفيات بين الأطفال؛ (جـ) تقديم المساعدات إلى المجموعات المصابة بالإيدز والسل وعلى وجه التحديد اليتامى والأسر التي ترعاها النساء وذلك من خلال المعونة الموجهة للتنمية.

٥١- **وأمَّا الأهداف العاجلة** فتشمل: (أ) المساهمة في تحسين الوضع الغذائي للفئات الضعيفة المستشفية لدى الخدمات الصحية في المناطق المستفيدة أي المرضى المترددين على العيادة الخارجية في المستوصفات والنقاط الصحية؛ (ب) المساعدة في تحسين حالة الأطفال المصابين بسوء التغذية الذين تستدعي صحتهم البقاء في المستشفيات وتقديم حصة غذائية تكميلية في المراكز الصحية (نزلاء المستشفيات)؛ (ج) العمل على الوقاية من سوء التغذية بين الأطفال نزلاء المستشفيات والمراكز الصحية ممن هم دون سن الخامسة؛ (د) تقديم الغذاء للمصابين بداء السل المترددين على المستشفيات والمستوصفات وتحسين وضعهم الغذائي ومواظبتهم على الاستشفاء؛ (هـ) تعزيز الاعتماد على الذات بين الأسر الضعيفة التي ترعاها النساء وبين المراهقين وذلك من خلال التعليم غير النظامي والتوعية الغذائية والتدريب الرامي إلى إكساب المهارات والقروض البسيطة التي تقدمها جهات مترعة أخرى غير **البرنامج**.

النتائج المرجوة

٥٢- وسيقدم نشاط التغذية التكميلية حصصاً غذائية يومية قدرها ١٨٠ غراما من الإضافة البروتينية عالية الطاقة إلى ٠٠٠ ٤٢ طفل دون سن الخامسة لمدة أقصاها أربعة أشهر (في حالة الخطر) أو ستة أشهر في العام (في حالة سوء التغذية). وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم حصة غذائية يومية من الإضافة البروتينية عالية الطاقة إلى ٠٠٠ ١٢ من الحوامل اللائي يترددن على المراكز والنقاط الصحية لأغراض الفحص الطبي قبل الولادة عند إصابتهن بسوء التغذية أو تعرضهن لخطر الولادة المبكرة لأطفال مصابين بنقص الوزن. كما سيتلقى ٦٠٠ ٣ طفل دون سن الخامسة أُدخلوا المستشفيات لإصابتهم بالمرض أو بسوء التغذية حصة غذائية يومية تتكون من ١٨٠ غراماً من الإضافة البروتينية عالية الطاقة و٦٠ غراماً من الزيوت النباتية و١٠ غرامات من السكر و٤٠ غراماً من اللبن المجفف منزوع الدسم.

٥٣- وسيتلقى نحو ٣٢٠ ١٢ مستفيد في العام حصصا غذائية إمَّا لأنَّهم مصابون بداء السل أو في إطار الدعم المقدم للأسر الضعيفة المتضررة من داء الإيدز والمشاركة في أنشطة العون الذاتي وذلك من خلال الأنشطة ذات الصلة باللعون الذاتي.

٥٤- وتتكون الإضافة البروتينية عالية الطاقة من خليط من الأغذية المحلية يشمل في الوقت الراهن ٧٠ في المائة من الذرة و٢٠ في المائة من الصويا المجهزة و١٠ في المائة من السكر. ومع أنَّ الإضافة البروتينية عالية الطاقة تستوفي المتطلبات اللازمة من البروتين والطاقة والحديد حسب المعايير التي أوصت بها **منظمة الصحة العالمية**، فإنَّ محتواها من المغذيات الدقيقة الأخرى ضعيف. ولهذا السبب، ستضاف إلى هذا الخليط الغذائي والوجبة الغذائية المكونة من الذرة مغذيات دقيقة أخرى سعيا لتقوية الأثر الغذائي للتغذية التكميلية. ومن المتوقع أن يحدث ذلك نتائج إيجابية على تحسين الوضع الغذائي للأطفال المصابين بسوء التغذية وأن يعزز بصفة عامة مساهمة برنامج التغذية في سد نقص المغذيات الدقيقة في زامبيا.

دور المعونة الغذائية ووسائلها

٥٥- وما لم يتم تخفيض مستويات سوء التغذية والفقر الراهنة، فمن غير المستطاع تحقيق تحسن مستديم في الأوضاع الصحية في زامبيا. ومن شأن تقديم غذاء تكميلي يتم إعداده محلياً مثل الإضافة البروتينية عالية الطاقة (لاسيَّما عند

إضافة بعض الفيتامينات والمعادن إليها) أن يساهم في تحسين الوضع الغذائي للأطفال المصابين بسوء التغذية. وبصفة عامة ستعزز الوجبات الغذائية المحسنة بالإضافة البروتينية عالية الطاقة نظام المناعة لدى الأطفال وتمكنهم من مقاومة الأمراض المعدية أو تخفيف أثرها على حالتهم الصحية. وستتحقق وفورات في التكاليف بفضل تخفيض عدد المترددين على الخدمات الصحية وتقليل استخدام الأدوية وتناقص تكاليف الرعاية الصحية للأسر. وستشمل الفائدة الحوامل المصابات بسوء التغذية والمهددات بخطر إنجاب أطفال مصابين بنقص الوزن. وستساهم المعونة الغذائية في تحسين تغذية مرضى السل وعلاجهم وفي إشاعة جهود الاعتماد على الذات في أوساط النساء لاسيَّما من يزاولن منهن أنشطة مدرة للدخل تحظى بدعم **منظومة الأمم المتحدة** والجهات المانحة الثنائية والحكومة.

استراتيجية التنفيذ

٥٦- وسيتولى فريق المنطقة الإدارية للإدارة الصحية مسؤولية الإدارة والأعمال الحسابية والرصد في ما يخص السلع الغذائية **للبرنامج**. وسيقيم هذا الفريق الذي يضطلع بمهمة تنسيق الأنشطة ذات الصلة بالصحة على مستوى المنطقة الإدارية الصلات مع البرامج الأخرى على مستوى المنطقة والقطر مثل المشروع الحكومي لمساعدات الرعاية الاجتماعية ومع لجان الجوار الصحية والمستوصفات والمجتمعات المحلية.

٥٧- وستوجه واردات الأغذية إلى مرافق التخزين على مستوى المنطقة الإدارية عبر الوحدة المركزية لإدارة الأغذية بينما تتولى المكاتب الصحية في المناطق الإدارية إيصال الأغذية إلى كل المراكز والنقاط الصحية المدعومة والأجهزة الملائمة التابعة للمجتمعات المحلية. أمَّا المستشفيات المدعومة فستتلقى الحصص الغذائية من **البرنامج** مباشرة (عبر وحدة إدارة الأغذية).

تدابير الدعم والتنسيق والرصد والتقييم

٥٨- وسيقدم **البرنامج** الوطني للغذاء والتغذية الإرشادات الفنية وفي مجال السياسات في المسائل ذات الصلة بالتغذية كما سيساهم في تقييم البرنامج بالتعاون مع **البرنامج**. أمَّا وزارة الصحة و(NSATLP) فستقدمان الإرشادات الفنية وفي مجال السياسات في ما يتعلق بالإيدز بالتعاون مع **البرنامج** ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، بينما يتولى فريق المقاطعة للإدارة الصحية أو بعض المنظمات غير الحكومية المختارة مهمة تنسيق ورصد عملية تنفيذ البرنامج. وسيقدم فريق المنطقة الإدارية للإدارة الصحية تقارير فصلية ونصف سنوية إلى المجلس الإقليمي للصحة والمجلس الوطني للغذاء والتغذية **والبرنامج**. وسيُجرى تقييم محكم لبرنامج التغذية كل سنتين بغية قياس تأثيره وتكييفه حسب مقتضى الحال.

٥٩- **تقدير التكاليف.** وتبلغ الاحتياجات المتوقعة لهذا النشاط ٢٠ ٥٧٥ طناً من الإضافة البروتينية عالية الطاقة و٧ ٩٢٤ وجبة غذائية من الذرة و١ ٦٣٧ طناً من الأغذية غير الحبوب (الزيوت النباتية والسكر ومخيض الحليب المجفف). وتقدر التكاليف التي يتحملها **البرنامج** بـ ١٦,٤ مليون دولار تشمل، ضمن عناصر أخرى نحو ٦٠٠ ٠٠٠ دولار للمغذيات الدقيقة لتقوية الحصة الغذائية من الذرة والإضافة البروتينية عالية الطاقة. وتقدر مساهمة الحكومة في هذا النشاط بـ ٥,٣ مليون دولار.

أنشطة البرنامج التكميلية

مقدمة

٦٠- وسيتم وضع التقديرات للأنشطة التكميلية المقترحة أسفله وتنفيذها خلال مدة البرنامج القطري. وستشمل هذه الأنشطة الأموال النقدية أو الأغذية أو كليهما حسب نوع العمليات.

النشاط التكميلي الأول: ترتيبات المعونة الغذائية (صندوق الأغذية)

٦١- وسيستخدم صندوق للأغذية واحتياطي حالات الطوارئ الذي ستبلغ موارده قرابة ١٠ في المائة من ميزانية الأنشطة الرئيسية (نحو ٢,٩ مليون دولار) في أغراض الأنشطة التكميلية لدعم بعض الأنشطة مثل تعليم الفتيات في إطار المشروع النموذجي في مقاطعة لوابولا وتمويل أنشطة المعونة الغذائية وبرامجها في حالات الطوارئ (بما في ذلك الإغاثة في حالات الطوارئ) الرامية إلى تحقيق وطأة الكوارث في المناطق المعرضة للجفاف أو في حالات الجفاف.

٦٢- ويُشير إحصاء عام ١٩٩٠ والبيانات المنقحة اللاحقة له أنَّ ٥٦ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و١٣ سنة قد التحقوا بالمدارس وأنَّ ٧٥ في المائة من الفتيات لم يكملن مرحلة الدراسة الابتدائية لاسيَّما الفتيات في المناطق الريفية بفعل الأسباب الاقتصادية والممارسات الاجتماعية الطاغية مثل الزواج المبكر التي تعرقل مسار دراستهن. وتقود بعض المجموعات النسائية حملة قوية لتوعية المجتمعات المحلية وإضعاف مثل هذه الممارسات أو على أقل تقدير تأجيلها حتى العطلة المدرسية الطويلة. ويعتزم **البرنامج** التركيز على مقاطعة لوابولا حيث تتسبب العوامل الثقافية والاقتصادية في زعزعة تعليم الفتيات إلى حد كبير. وسيتعاون **البرنامج** مع وزارة التربية وأمانة مدارس المجتمعات المحلية في زامبيا. وسيُوجه المشروع النموذجي إلى الفتيات في المرحلة الدراسية الثالثة إلى السابعة. وهناك تعاون وثيق مع برنامج **منظمة اليونيسيف** لتطوير تعليم الفتيات.

تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها

٦٣- وفي المرحلة الثانية من أنشطة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم الخرائط لها المزمع الشروع فيها في عام ١٩٩٧، ستُقدم مساعدات إضافية إلى الحكومة ريثما يعزز برنامج زامبيا قدرته الذاتية في هذا المضار. وسيتم الاضطلاع بالأنشطة التالي ذكرها في تعاون وثيق مع أربعة هيئات أساسية هي وحدة الإنذار المبكر في وزارة الزراعة وصيد الأسماك ومصلحة الأرصاد الجوية في زامبيا ونظام المعلومات الخاصة بالأغذية والصحة ومشروع نظام الإنذار المبكر للمجاعات التابع **للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**: (أ) صقل الطرائق المتبعة في تحليل هشاشة الأوضاع ورسم الخرائط لها باعتبارها وسيلة للتأهب لمواجهة الكوارث وتخطيط المشروعات الإنمائية؛ (ب) دمج أنشطة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم الخرائط لها في برامج وآليات صنع القرار **لبرنامج الأغذية العالمي**/ زامبيا؛ (جـ) تحسين استخدام نظم الرصد الراهنة (الأسعار الزراعية وبيانات الأرصاد الجوية والتغذية والصحة)؛ (د) تكثيف استخدام منتجات نظام المعلومات العالمي للتحليل الفضائي وللخرائط؛ (هـ) تقديم المساعدات الفنية لوحدة الاستعداد للكوارث التابعة لمكتب نائب الرئيس. ويتمثل النشاط العاجل في تحديث بيانات عام ١٩٩٦ وتوسيع نطاق التحليل من المنطقة الإدارية إلى مستوى الأسر. وتقدر

الموارد المطلوبة لأنشطة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم الخرائط لها بـــ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لتوفير الدعم لأنشطة تخفيف وطأة الكوارث.

القضايا والأخطار الرئيسية

الافتراضات المتعلقة ببيئة السياسات والهيئات الوطنية والشركاء في تقديم المساعدات

٦٤- وظلَّت زامبيا تعكف على إجراء إصلاحات هيكلية وتعمل بانتظام على خلق أساس قانوني للتنمية القائمة على اللامركزية والمشاركة لاسيما على صعيد المناطق الإدارية والمقاطعات. وبالنظر إلى ما سلف ذكره فإنَّ نجاح البرنامج المقترح رهين بإجراء تنسيق فعّال بين مختلف الوكالات الحكومية ونقل السلطات المالية وسلطات الإشراف، على نحو فعّال، إلى إدارات الأقاليم والمناطق الإدارية. ومن شأن تذبذب الالتزامات الثنائية أن يعرقل تحقيق أهداف البرنامج، لاسيَّما الأنشطة التي يرمي **البرنامج** من ورائها إلى استكمال أنشطة الجهات المانحة الأخرى.

المسائل ذات الصلة بتمويل البرنامج القطري

٦٥- وتشمل وثيقة البرنامج القطري هذه توصية المديرة التنفيذية بتخصيص مبلغ ٣١,٨ مليون دولار للأنشطة الأساسية و٣,٣ مليون دولار لأنشطة البرنامج التكميلية على أساس الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تعهدت الحكومة بتخصيص ١٠,٧ مليون دولار مساهمة منها في البرنامج القطري وهو مبلغ كبير بالنسبة لبلد من البلدان الأقل نموا مثل زامبيا حيث يستدعي الأمر اتخاذ خيارات صعبة في تخصيص موارد الميزانية لسد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الملحة والمتنافسة على هذه الموارد.

الأخطار والشروط الأساسية ذات الصلة بتنفيذ البرنامج القطري

٦٦- وتطَّرد عملية التحول إلى اللامركزية ومن المستبعد حدوث تغييرات في السياسة في هذا المضمار في المستقبل. وتم إحراز تقدم ملموس في تحديد المسؤوليات وإقامة آليات التنسيق على النحو الذي حدده مخطط الاستراتيجية القطرية. وقد لاقى نظام لجان التنسيق المقترح في وثيقة البرنامج القطري قبولا تاماً لدى الحكومة ممَّا سيسهل إلى حد كبير تخطيط أنشطة التنمية وتنفيذها. ويحظى هذا البرنامج بالدعم في مجال السياسات. أمَّا الأخطار التي تهدده فتشمل، ضمن مسائل أخرى، صعوبات تنفيذ أنشطة الغذاء مقابل العمل في المناطق الريفية التي ستُدخل فيها هذه الأنشطة على أساس التدرج واحتمال عدم توافر موارد التنمية لدى **البرنامج** بالقدر الكافي لسد احتياجات البرنامج القطري، لاسيَّما تكاليف الدعم المباشرة.

عملية إدارة البرنامج

التقييم الأولي

٦٧- واقترح المكتب القطري **للبرنامج** والحكومة أنشطة **البرنامج** في سياق إعدادهما لمخطط الاستراتيجية القطرية وقام المكتب الإقليمي ولجنة استعراض البرامج في المقر بمراجعة هذه الأنشطة. وبعد أن استعرض المجلس التنفيذي **للبرنامج** مخطط الاستراتيجية القطرية وعلّق عليه في مارس/ آذار ١٩٩٧، ابتعث **البرنامج**، في مارس/ آذار ١٩٩٧، بعثة للبرنامج القطري كُلِّفت باستعراض العناصر المكونة له، ثُم قُدمت الحكومة المقترحات بغية المضي قُدماً في عملية إعداد البرنامج وتنفيذه. وضمت بعثة البرنامج القطري خبراء من **منظمة العمل الدولية** و**منظمة الصحة العالمية** و**منظمة الأغذية والزراعة** وبعض الخبراء المحليين الذين قيّموا العناصر الثلاثة المكونة للبرنامج وأعدوا تقارير فنية مفصّلة عن كافة جوانب كل نشاط من أنشطته. وأيَّدت بعثة البرنامج القطري الأنشطة الأساسية الأربعة للبرنامج القطري تأييداً تاماً وأوصت بزيادة المعونة الغذائية في ضوء تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية في زامبيا. وشاركت الحكومة بنشاط في بعثة البرنامج القطري **للبرنامج** وشكَّلت فريق عمل في أعقاب بعثة التقييم لصقل أنشطة البرنامج وإعداد الميزانية اللازمة لها.

تنفيذ البرنامج

ملاءمة موظفي المكتب القطري لتنفيذ البرنامج القطري

٦٨- وتعتبر احتياجات المكتب القطري **للبرنامج** من الموظفين مناسبة في الوقت الراهن وستظل موضع نظر بغية التمكن من إنجاز البرنامج الجديد دون عراقيل. وثمة حاجة إلى تعزيز قدرات الموظفين من خلال التدريب على إدارة البرامج وتقنيات التخطيط القائم على المشاركة وتحليل أوضاع النساء. ومن المزمع تدريب الموظفين النظيرين في مجالي المحاسبة وإدارة البرامج. كما أنَّ نظام الرصد والتقييم الخاص بالبرنامج بحاجة إلى التدعيم للتمكن من تحديد الأهداف وتقدير التأثيرات بقدر أكبر من الدقة. وسيتم إجراء مسح أساسي في المناطق المستفيدة من البرنامج القطري بالتعاون مع المؤسسات القطرية المختصة مثل نظام المعلومات الخاصة بالأغذية والصحة والتغذية. وسيستخدم خبير في مضمار الرصد والتقييم المعلومات المستمدة من مثل هذه الاستقصاءات ومن أنظمة الرصد السابقة لإعداد نظام متكامل للرصد والتقييم لكافة مكونات البرنامج القطري.

السلطات المنسِّقة والمنفِّذة

٦٩- وتضطلع وزارة المالية بمسؤولية القضايا ذات الصلة بالسياسات الوطنية وبالإرشادات الخاصة بتوجهات المساعدات الخارجية في المستقبل بما في ذلك المعونة الغذائية. وستجتمع اللجنة الاستشارية للبرنامج القطري، برئاسة وزير المالية (أو من يُعيِّنه) مرتين في العام. وستقوم هذه اللجنة بدراسة المسائل الخاصة بالسياسات وبرصد تنفيذ البرنامج القطري ويُقترح أن تضم في عضويتها المصالح المستفيدة من البرنامج والمنسق المقيم للأمم المتحدة والمدير القطري **للبرنامج**.

٧٠- وعلى المستوى التنفيذي، سينظم، في كل فصل، ملتقى لمنسقي مشروعات **البرنامج** يرأسه بالاشتراك المدير القطري **للبرنامج** ونائب وزير المالية (أو الوكيل الدائم لوزارة المالية) لدراسة المسائل ذات الصلة بالتنفيذ. وستتاح الفرصة لكل منسقي البرامج ومساعديهم ومحاسبي البرامج العاملين في مشروعات **البرنامج** التنفيذية للمشاركة في هذا الملتقى وسيعرض موجز اجتماعات ملتقى منسقي المشروعات على الاجتماعات نصف السنوية للجنة الاستشارية للبرامج القطرية.

إشراك المستفيدين في التخطيط وإدارة البرامج

٧١- وسيتم تخطيط أنشطة البرنامج وإدارتها على أساس إشراك المستفيدين بمن فيهم النساء. وتستدعي أنشطة الأمن الغذائي مثل الغذاء مقابل العمل في المناطق الريفية والحضرية أن يتم صنع القرارات واتخاذ المبادرات على صعيد المجتمعات المحلية لاسيما في ما يتعلق بتقدير الاحتياجات وإدارة المشروعات وإدامة الموارد التي تم إيجادها. كما أن أنشطة التنمية البشرية والصحة مثل التغذية التكميلية تقتضي أن تشارك فيها بصفة مباشرة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وسلطات المناطق الإدارية للمساعدة في تحديد الفئات المحتاجة للمساعدات ودعم البرنامج من ميزانياتها الخاصة. وستستوثق كل سلطات المشروع من تحديد المجتمعات المحلية لاحتياجاتها ومن تضمين هذه الاحتياجات في خطط العمل السنوية.

قضايا الجنسين

٧٢- وكشف تحليل المشكلة خلال مختلف مراحل البرنامج القطري النقاب عن وجود تفاوت بين الرجال والنساء سيواجهه البرنامج القطري في نطاق رسالة **البرنامج**. ويوجه النشاط الأساسي الأول في مضمار الغذاء مقابل العمل في المناطق الحضرية إلى ٩٠ في المائة من النساء بينما يتجه النشاط الثاني الخاص بالغذاء مقابل العمل في المناطق الريفية إلى ٦٠ في المائة من النساء. أما النشاط الثالث المتعلق بالتغذية التكميلية فيتجه بصفة أساسية إلى الأطفال المصابين بسوء التغذية والأطفال المعرضين للإصابة بها والحوامل المترددات على المستوصفات في ٢٧ منطقة مستفيدة. ويتجه هذا النشاط أيضا إلى الأسر المتضررة من داء الإيدز والتي ترعاها النساء وذلك من خلال الأنشطة الحافزة على الاعتماد على الذات. ويتضمن النشاط التكميلي القائم على ترتيب المعونة الغذائية. على أساس الطلب مشروعا نموذجيا لتعليم الفتيات في مقاطعة لوابولا. ويرتكز البرنامج القطري على الإنجازات التي حققتها برامج **البرنامج** السابقة في مضمار التوجه نحو المرأة. وتبلغ نسبة النساء المستفيدات من مشروع الغذاء مقابل العمل الراهن في المناطق الحضرية ٩٠ في المائة وهي سمة أشاد بها التقييم حسب الموضوعات والاستعراض الإداري اللذان أجريا في عام ١٩٩٦. وقد أعد المكتب القطري خطة عمل لتطوير ورصد دور المرأة في أنشطة **البرنامج** منذ عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠.

الموارد الإضافية

٧٣- ويتوقع أن تتعهد الحكومة بتقديم أموال نظيرة قدرها ١٠,٧ مليون دولار تخصص لتكملة الالتزام الأساسي **للبرنامج** والبالغ ٣١,٨ مليون دولار مخصصة للأنشطة الأساسية و٣,٣ مليون دولار للأنشطة التكميلية. وتشمل الأموال الحكومية النظيرة تكاليف الموظفين والصيانة والتكاليف الإضافية لتشييد الطرق الفرعية الجديدة والسدود وتكاليف إدارة الأغذية.

وحتى يتسنى دعم تنفيذ البرنامج القطري، يدور النقاش مع الجهات المانحة الثنائية في لوساكا بشأن ترتيبات التمويل الثنائي.

ترتيبات الإمداد ونقل الأغذية

٧٤- وسيتم الحصول على أغلب سلع **البرنامج** من خلال الشراء من الأسواق المحلية وبصفة أساسية للإضافة البروتينية عالية الطاقة والوجبة الغذائية المكونة من الذرة. ويمكن شراء البقول محلياً عند توافرها أو استيرادها. وبصفة عامة، تستورد الزيوت النباتية والملح. وستسلم السلع الغذائية التي يستوردها البرنامج على نفقته. حتى ميناء ديربان أو دار السلام ومن ثم تُنقل بالقطارات أو الشاحنات إلى مواقع التسليم. وستتولى الحكومة، من خلال السلطات المختصة، مسؤولية الاستلام والنقل الداخلي والتخزين والمناولة وربما تخصيص السلع الغذائية لتوزيعها على المستفيدين. وبالنظر إلى وضع زامبيا كدولة من أقل الدول نمواً ومن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، فستغطي الحكومة ٥٠ في المائة من تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة.

إعداد الأهداف السنوية للأنشطة وتخصيص الموارد

٧٥- وسيعد مكتب **البرنامج**، بالتشاور مع الوكالات المعنية، خطط عمل سنوية لكل نشاط من الأنشطة على أساس مؤشرات توافر الموارد. ويمكن تعويض نقص الموارد من خلال سلف مؤقتة مع مراعاة مختلف مستويات تقديم الموارد أي المجتمعات المحلية والمنطقة الإدارية والمصالح الحكومية والجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف **والبرنامج**.

رصد البرنامج ومراجعة حساباته

٧٦- **الترتيبات المؤسسية.** وتتبع مشروعات **البرنامج** في زامبيا نظامه المعياري للإبلاغ. وتقع مسؤولية عمليات الإبلاغ المألوفة على عاتق سلطات المشروع بينما يتولى موظفو **البرنامج** مهمة استعراض التقارير وإجراء البعثات الميدانية في حين تقوم اللجنة الاستشارية للمشروعات القطرية برصد التقدم المحرز في مضمار تحقيق أهداف المشروع القطري. وتحدد خطة العمليات في كل مشروع الترتيبات المؤسسية الخاصة به في مضمار الرصد والإبلاغ ومقتضيات مراجعة حسابات كل الموارد المخصصة للمشروع وسيُكلَّف مكتب المراجعة الداخلية بوضع نظام للمحاسبة ومراجعة حسابات المشروع مرتين خلال مدة السنوات الخمس. وستقدم وزارة المالية المساعدة الفنية **للبرنامج** بغية وضع برنامج شامل للمراجعة.

٧٧- **المؤشرات الرئيسية ونوع التقارير ووتيرة تواترها.** ويستخدم نظام الرصد في قياس مدخلات المشروع بما فيها إمدادات السلع الغذائية **للبرنامج** واستخدامها والنتائج المحققة في إنجاز الأهداف المادية. وتصدر إدارة المشروع نوعين أساسيين من التقارير هما التقارير الخاصة باستخدام الأغذية التي تُعدُّ في كل فصل وتقارير تنفيذ المشروعات التي تصدر مرتين في العام. وتعتبر تقارير المشروعات الفصلية مناسبة للإبلاغ عن استخدام السلع الغذائية. أمَّا تقارير تنفيذ المشروعات الخاصة بالأنشطة الرئيسية فهي بحاجة إلى أن تُطوَّر لتعبر عن الأهداف الجديدة الواردة في البرنامج القطري. وتشمل المؤشرات الرئيسية مشاركة النساء في أنشطة المشروع وتعزيز الأمن الغذائي الأسري. وتحويل الدخل

من خلال المعونة الغذائية والكيلومترات الإضافية من الطرق الريفية التي تم تعبيدها أو إصلاحها وعدد مصارف المياه المشيدة في المناطق الحضرية. وحتى يتسنى قياس تأثير الأنشطة بصورة ملائمة، سيُجرى مسح أساسي عند الشروع في تنفيذ المشروع في مناطق مختارة يتوقع أن يكون البرنامج فعَّالا فيها. وتُجرى عمليات مسح إضافية مرة كل عامين بغية رصد التأثيرات الناجمة عن الأنشطة.

تعديل البرنامج واستكمال الأنشطة القطرية

٧٨- وسيتضمن البرنامج القطري عملية دينامية مرنة باستخدام آليات ذاتية للاستعراض والرصد والتعديل تكون خاضعة للتغييرات التي تطرأ على السياسة الحكومية أو استراتيجية **منظمة الأمم المتحدة** أو تقلب مستويات الموارد المحتملة لدى **البرنامج**. وقد تم تصميم كل نشاط من الأنشطة الرئيسية بحيث يتضمن خطط عمل قابل للتكييف بهدف تعزيز النجاح المحرز أو تعديل بعض المكونات أو حذفها حين يتضح فشلها. وتشكل أنشطة الرصد المضمنة في كل نشاط من أنشطة البرنامج وسائل فعَّالة تُستخدم في عملية إدارة البرنامج وتعديله. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم السعي إلى إقامة الصلات مع البرامج الأخرى مثل المشروع الحكومي للمساعدات الاجتماعية الذي يرمي أيضا إلى تقديم المساعدات إلى المجموعات الضعيفة.

٧٩- وستُنفذ أنشطة تكميلية إضافية بالتعاون مع الحكومة إذا تجاوزت المستويات السنوية للموارد احتياجات الأنشطة الجاري تنفيذها. وفي هذا الصدد، سيقوم المدير القطري **للبرنامج** بمراجعة مستويات الموارد سنوياً ويقدم توصياته المناسبة إلى وزارة المالية حيث يكون الاضطلاع بالأنشطة التكميلية ممكنا. وسيتم الاضطلاع بالأنشطة المؤقتة الخاصة باللاجئين أو أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ بناءً على طلب الحكومة أو **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** حسب حجم مثل هذه الأنشطة. وستطلب موارد إضافية للمساعدة الغذائية للاجئين من البلدان المجاورة.

التقييم

٨٠- وستُضمن الترتيبات الخاصة بالتقييم الذاتي في كل نشاط من الأنشطة. وتشمل هذه الترتيبات تقييما يتم إجراؤه عند منتصف مدة كل مشروع من المشروعات التشغيلية لاستعراض مسائل مثل تصميم المشروع وإدارته وتمويله ورصده وتسليط الأضواء على موضوعات مثل التنسيق وتوجيه الأنشطة نحو المجموعات الضعيفة ولمحاربة الفقر وقضايا المرأة ومشاركة المستفيدين واستمرار الأنشطة. وعلى هذا النحو، ستُستخدم الاستعراضات التي تجرى في منتصف مدة المشروعات لمعرفة مدى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لإعادة النظر في أهداف المشروع ونتائجه.

٨١- وستُجرى أيضاً عمليات تقييم عند نهاية المشروعات التي يكتمل تنفيذها لتوضيح مدى التأثير الذي أحدثته في قطاعاتها ومناطقها. وسيتم إجراء عمليات تقييم التأثيرات الخاصة لأنشطة البرنامج الثلاثة وللأنشطة التكميلية مثل مشروع تعليم الفتيات والأطفال وذلك لاستخلاص الدروس المستفادة منها وتحديد آفاق توسيعها في المستقبل. ولأنَّ البرنامج القطري يُعد الأول من نوعه في نطاق عمليات **البرنامج** في زامبيا، فهو يستدعي إجراء تقييم رسمي مفصل قبل انتهاء مدة البرنامج في عام ٢٠٠٢ وذلك لتقييم تأثيره على المجموعات الضعيفة التي تشمل النساء والأطفال والفقراء ولاستخلاص الدروس المهمة المستفادة منه.

الملحق الثاني

الميزانية التشغيلية للبرنامج للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢

النشاط	الحجم	القيمة	النقل البحري	النقل البري	النقل الداخلي والتخزين والمناولة	تكاليف الأغذية والتأمين والشحن (سيف)	تكاليف الدعم المباشر	في المائة	تكاليف الدعم غير المباشر	مجموع التكاليف
	(بالأطنان)	(بالدولارات)							(بالدولارات)	
الغذاء مقابل العمل في المناطق الحضرية	١٧ ٥٧٧	٥ ٠٩٠ ٠٧٠	٣٤ ٥٨٧	٥٨ ٩٦٨	١ ٢٣٠ ٣٩٠	٦ ٤١٤ ٠١٥	١ ٧٩٥ ٩٢٤	٢٨	١ ١٤١ ١٨٢	٩ ٣٥١ ١٢١
الغذاء مقابل العمل في المناطق الريفية	٤ ٢٩٠	١ ٢٨٣ ٤٦٠	١٠ ٠٦٥	١٧ ١٦٠	٣٠٠ ٣٠٠	١ ٦١٠ ٩٨٥	٩٣٤ ٣٧١	٥٨	٣٥٣ ٨٠٤	٢ ٢٨٩ ٩٤٦
التغذية التكميلية	٣٠ ١٣٦	١٠ ٥٩١ ٨٠٤	٦٧ ٦٤٩	١١٥ ٣٣٨	٢ ١٠٩ ٥٢٠	١٢ ٨٨٤ ٣٠٩	٩٨٩ ٦٣٩	٨	١ ٩٢٨ ٤٧٩	١٥ ٨٠٢ ٤٢٧
تقوية الإضافة البروتينية عالية الطاقة		٥٧٨ ٦٠٠	–		–		–		–	٥٧٨ ٦٠٠
تقوية وجبة الذرة		٣٨ ١٠٥							–	٣٨ ١٠٥
الأغذية المتوافرة	٥ ٢٠٠	١ ٦٩٦ ٥٣٣	١١ ٢٣٠	١٩ ١٤٦	٣٦٤ ٠٢١	٢ ٠٩٠ ٩٣٠	٣٧١ ٩٩٣		٣٤٢ ٣٤٦	٢ ٨٠٥ ٢٧٠
تحليل هشاشة الأوضاع							٢٠٠ ٠٠٠			٢٠٠ ٠٠٠
تخفيف آثار الكوارث		–			–		٢٠٠ ٠٠٠		–	٢٠٠ ٠٠٠
المجموع	**٥٧ ٢٠٣**	**١٩ ٢٧٨ ٥٧٢**	**١٢٣ ٥٣١**	**٢١٠ ٦١٠**	**٤ ٠٠٤ ٢٣١**	**٢٣ ٠٠٠ ٢٣٩**	**٤ ٤٩١ ٩٢٧**		**٣ ٧٦٥ ٨١١**	**٣١ ٨٧٤ ٦٨٢**

الملحق الأول

الميزانية التشغيلية للبرنامج للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢

النشاط	السلع	الحجم	القيمة	النقل البحري	النقل البري	النقل الداخلي والتخزين والمناولة	تكاليف الدعم المباشرة	تكاليف الدعم غير المباشرة	مجموع التكاليف
		(بالأطنان)				(بالدولارات)			
الغذاء مقابل العمل في المناطق الحضرية	وجبة الذرة	١٤ ١٧٥	٣ ٤٠٢ ٠٠٠	–	–	٩٩٢ ٢٥٠	–	٦١٠ ٨٠١	٥ ٠٠٥ ٠٥١
الغذاء مقابل العمل في المناطق الحضرية	البقول	٢ ٨٣٥	١ ٢٧٥ ٧٥٠	–	–	١٩٦ ٤٥٠	–	٢٠٤ ٩١٤	١ ٦٧٩ ١١٤
الغذاء مقابل العمل في المناطق الحضرية	الزيوت النباتية	٤٢٥	٣٨٢ ٥٠٠	٢٥ ٩٢٩	٤٤ ٢٠٠	٢٩ ٧٥٠	–	٦٧ ٠٥٠	٥٤٩ ٤٢٥
الغذاء مقابل العمل في المناطق الحضرية	الملح	١٤٢	٢٩ ٨٢٠	٨ ٦٦٢	١٤ ٧٦٨	٩ ٩٤٠	١ ٧٩٥ ٩٢٤	٢٥٨ ٤١٧	٢ ١١٧ ٥٣١
الغذاء مقابل العمل في المناطق الريفية	الذرة	٣ ٣٠٠	٧٩٢ ٢٠٠	–	–	٢٣١ ٠٠٠	–	١٤٢ ١٩٧	١ ١٦٥ ١٩٧
الغذاء مقابل العمل في المناطق الريفية	البقول	٨٢٥	٣٧١ ٢٥٠	–	–	٥٧ ٧٥٠	–	٥٠ ٦٣١	٤٨٨ ٦٣١
الغذاء مقابل العمل في المناطق الريفية	الزيوت النباتية	١٢٤	١١١ ٦٠٠	٧ ٥٦٨	١٢ ٨٩٦	٨ ٦٨٠	–	١٩ ٥٦٣	١٦٠ ٣٠٣
الغذاء مقابل العمل في المناطق الريفية	الملح	٤١	٨ ٦١٠	٢ ٥٠١	٤ ٢٦٤	٢ ٨٧٠	٩٣٤ ٣٧١	١٣٢ ٤١٤	١ ٠٨٥ ٠٣٠
التغذية التكميلية	السكر	٦٥	٢٦ ٦٥٠	٣ ٩٦٥	٦ ٧٦٠	٤ ٥٥٠	–	٥ ٨٢٨	٤٧ ٧٥٣
التغذية التكميلية	الإضافة البروتينية عالية الطاقة	١٨ ٦٦٢	٦ ٥٣١ ٧٠٠	–	–	١ ٣٠٦ ٣٤٠	–	١ ٠٨٩ ٤٨٨	٨ ٩٢٧ ٥٢٨
التغذية التكميلية	مخيض اللبن المجفف	٢٥٩	٥١٨ ٠٠٠	١٥ ٧٩٩	٢٦ ٩٣٩	١٨ ١٣٠	٧١٢ ٠٢٨	١٧٩ ٤٣٤	١ ٤٧٠ ٣٢٧
التغذية التكميلية	وجبة الذرة	٧ ٩٢٤	١ ٩٠١ ٦٦٤	–	–	٥٥٤ ٦٥٢	–	٣٤١ ٤٢٨	٢ ٧٩٧ ٧٤٤
التغذية التكميلية	البقول	٥٢٨	٢٣٧ ٦٠٠	–	–	٣٦ ٩٦٠	–	٣٨ ١٦٤	٣١٢ ٧٢٤
التغذية التكميلية	الزيوت النباتية	٧٨٥	٧٠٦ ٥٠٠	٤٧ ٨٨٥	٨١ ٦٤٠	٥٤ ٩٥٠	–	١٢٣ ٨٤٦	١ ٠١٤ ٨٥١
التغذية التكميلية	الإضافة البروتينية عالية الطاقة	١ ٩١٣	٦٦٩ ٦٩٠		–	١٣٣ ٩٣٨	٢٧٧ ٦١١	١٥٠ ٢٩٢	١ ٢٣١ ٥٣١
تقوية الإضافة البروتينية عالية الطاقة			٥٧٨ ٦٠٠		–	–	–	–	٥٧٨ ٦٠٠
تقوية وجبة الذرة			٣٨ ١٠٥		–	–	–	–	٣٨ ١٠٥
الأغذية المتوافرة		٥ ٢٠٠	١ ٦٩٦ ٥٣٣	١١ ٢٣٠	١٩ ١٤٦	٣٦٤ ٠٢١	٣٧١ ٩٩٣	٣٤٢ ٣٤٦	٢ ٨٠٥ ٢٧٠
تحليل هشاشة الأوضاع							٢٠٠ ٠٠٠		٢٠٠ ٠٠٠
تخفيف آثار الكوارث							٢٠٠ ٠٠٠		٢٠٠ ٠٠٠
المجموع		**٥٧ ٢٠٣**		**١٢٣ ٥٣١**	**٢١٠ ٦١٠**	**٤ ٠٠٤ ٢٣١**	**٤٤ ٤٩١ ٩٢٧**	**٣ ٧٦٥ ٨١١**	**٣١ ٨٧٤ ٦٨٢**